الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي)

البرنامج السياسي - 2026

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

منشورات 2026

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

البرنامج السياسي 2026

الحزب الشيوعي السوري
(المكتب السياسي)

الفهرس

البرنامج السياسي لـلحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي) (2026). 7
الاسم: الحزب الشيوعي السوري 9
(المكتب السياسي): 9
تعريف : 9
مدخل إلى البرنامج 13
الوضع الدولي 17
الوضع الإقليمي والعربي 23
الوضع السوري18 آذار2011- 8كانون الأول2024 31
الوضع السوري الجديد منذ يوم 8كانون الأول2024 41
الحزب الشيوعي السوري (1924 – 2025) 47
آفاق ومهمات 63
هناك مهمات ورؤى أمام الماركسيين السوريين: 66

الحزب الشيوعي السوري
(المكتب السياسي)

البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي) (2026)

الحزب الشيوعي السوري
(المكتب السياسي)

الاسم: الحزب الشيوعي السوري

(المكتب السياسي):

ة

تعريف :

هو حزب يتبنى الماركسية منهجا في التحليل، وهو شيوعي في السياسة والتنظيم، مع قطعه مع الكثير من المفاهيم و الممارسات التي مارسها الشيوعيون، وهو يعبر الآن عن إرادة للانفتاح على البنى المحلية لتفعيل وتبيئة الماركسية، منهجاً وفكراً، مع الهوية الحضارية الثقافية، كما يعبر أعضاء الحزب عن رؤية جديدة للماركسية يرونها من خلال هذه الرؤية بوصفها منهجا تحليلياً لجوانب الاقتصاد والاجتماع و الثقافة من أجل تكوين رؤية سياسية، تشمل الأبعاد العالمية –الإقليمية –

الداخلية، لاستنباط برنامج سياسي منها من أجل مكان وزمان محددين، وهم لا يرون الماركسية عقيدةً، ولا رؤية فلسفية للنظام الكوني-الطبيعي، بل يرون حرية الماركسي في أن يعتقد ما يراه من معتقدات- دينية أو غير دينية-تجاه هذا النظام، وأن يمارس ما يراه وفقاً لذلك من شعائر وطقوس – أو لا يمارس –وفقاً لما يعتقده لتكون الماركسية بناءً على ذلك محصورة في إطار اقتصادي – اجتماعي –ثقافي – سياسي ،في حالة من الفصل بين العقيدة الشخصية والاتجاه السياسي الحزبي.

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) يتبنى الماركسية منهجاً في التحليل لتطبيقها على زمان ومكان معينين وفقاً لجدل العام والخاص والداخل – الخارج، من أجل إنشاء رؤية سياسية للواقع القائم وتوليد برنامج سياسي –اقتصادي-اجتماعي – ثقافي للمرحلة المحددة.

مازلنا متمسكين بالماركسية كمنهج معرفي- تحليلي للبنية الاقتصادية- الاجتماعية- الثقافية- السياسية، زائد جدل الداخل- الخارج، من أجل توليد برنامج سياسي لحزبنا ومن أجل بناء خطه السياسي. نحن نسمى الحزب الشيوعي ومازلنا متمسكين بهذا الاسم لأننا نتبنى فلسفة التنظيم الحزبي التي قدمها لينين في كتاب "ماالعمل؟"، حيث تؤدي عملية جمع فلسفة التنظيم اللينينية مع المنهج الماركسي في التحليل إلى تشكيل قوام الحزب الشيوعي،

وهو المتعارف عليه منذ تأسيس (الأممية الشيوعية- الكومنترن) عام1919.

الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي) يدافع عن المصالح العليا للفئات المُفقرة والكادحين والعاملين بأجر من خلال أجسادهم وأدمغتهم.

ونحن إذ نتقدم بهذا البرنامج من المفيد القول: إنه ليس خطاً استراتيجياً لنعمل عليه في إطار طويل المدى بل هو برنامج مرحلي يركز على رؤية مرحلية من حيث الإستراتيجية والتكتيك.

الحزب الشيوعي السوري
(المكتب السياسي)

مدخل إلى البرنامج

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) يعمل على أربعة خطوط:

1- خط وطني عام: يتلاقى من خلاله الحزب في السياسة مع من يتلاقى معه بغض النظر عن موقعه الأيديولوجي من الأطراف السياسة الأخرى.

2- خط يساري عام: يتلاقى فيه الحزب مع قوى يسارية عروبية وكردية وماركسية على خط وطني ديمقراطي.

3 - خط يساري ماركسي سوري: يسعى من خلاله الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) ،بالتعاون مع القوى الماركسية السورية الأخرى، إلى التقريب بين وجهات النظر الفكرية- السياسية ، وإلى تجميع الماركسيين السوريين في تجمع يجمع أحزابهم وحركاتهم على أساس قيادة مركزية سياسية مع بقاء تنظيماتهم كمدخل الى التوحد في حزب يجمعهم في تنظيم واحد وبرنامج سياسي واحد.

4- خط يساري ماركسي عام: يهدف من خلاله الحزب إلى السعي نحو التقريب بين وجهات النظر الفكرية والسياسية للأحزاب الشيوعية في المنطقة.

تحديد المرحلة: نحن في الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، نرى أن المرحلة، الراهنة سورياً، هي مرحلة ذات طابع وطني ديمقراطي (المرحلة الراهنة سورياً ، من حيث الهدف المرحلي، هي مرحلة ذات طابع وطني ديمقراطي). المرحلة الوطنية الديمقراطية ،تعني اجتماعياً أنها مرحلة برجوازية، وذات طابع رأسمالي من حيث البنية الاقتصادية – الاجتماعية، وهي تعني كذلك من حيث البنية الدستورية- القانونية. نحن نؤمن بأهداف مرحلية وطنية – ديموقراطية- اقتصادية اجتماعية – تحديثية، ونحن نرى بأن المرحلة السورية في ظل الهيمنة الخارجية على سوريا عبر مسار الأزمة ،البادئة منذ عام2011، تدفع إلى إعطاء الأولوية لـ(الوطني)، أي للحفاظ على سورية موحدة ولإخراجها عبر التسوية من أزمتها، ثم بعد انجاز التسوية ، الدخول في كفاح وطني للخروج من هيمنة (الخارج)على (الداخل)، وبالتالي فنحن ننظر للمهمات المرحلية الثلاث الأخرى من خلال نظارة(الوطني)، ونتلاقى مع القوى السياسية الأخرى من خلال ذلك.

ما زلنا نرى، في الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، أن المرحلة الراهنة في سوريا، من حيث الهدف المرحليّ، هي مرحلة ذات طابع وطني

ديمقراطيّ. وإذا ما كانت بعض ملامح هذه المرحلة لم تتضح بعد، أو في طور التشكّل، بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2025، وتولي السلطة المؤقتة زمام البلاد، وفي ظلّ التدخلات الخارجية المستمرة سياسيًا وعسكريًا، سواء من طرف القوى الخارجية التي ساهمت في قدوم السلطة الجديدة وتعمل على ترسيخها أو تلك المناوئة لها، فإننا نرى أن الأولوية الآن تتمحور حول مفهوم البناء الوطني-الديمقراطي، سواء في العلاقة مع الخارج أو في البناء الوطنيّ، أي نعمل لتطبيق الحل السياسي التوافقي الذي يحافظ على سوريا موحدة ويضمن مشاركة كلّ أبنائها في صنع مستقبلها.

المرحلة الوطنية الديمقراطية هي مرحلة تستند إلى "البيان الشيوعي"، الذي يقول بأنه في بلد متخلف ماقبل- رأسمالي لايمكن الدخول في المرحلة الاشتراكية قبل استنفاذ وانجاز كافة مراحل الرأسمالية،ويمكن للشيوعيين أن يسعوا عبر التحالفات من أجل انجاز المرحلة الوطنية الديمقراطية،كما يمكن للشيوعيين قيادة التحول الرأسمالي، كماجرى ويجري في الصين وفييتنام بشكل رأسمالي صريح، أوأن يقودوا مرحلة رأسمالية الدولة في بلد له بنية اقتصادية- اجتماعية ما قبل رأسمالية ، كما جرى بين ثورة أوكتوبرالروسية عام1917 وحتى عام 1991عندما تفكك الاتحاد السوفياتي، الذي نتج عن أن القوى المنتجة في البنية الاقتصادية-الاجتماعية التي ولدها نموذج رأسمالية الدولة قد أصبحت تميل توازناتها

نحو علاقات انتاجية جديدة متمثلة في نموذج اقتصاد السوق، مما قاد إلى انهيار نظام الحزب الواحد ونموذجه الاقتصادي المتمثل في رأسمالية الدولة.

الوضع الدولي

تشكل الوضع العالمي الراهن من خلال سقوط وتفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991 وما ترافق معه من نشوء (القطب الواحد الأميركي للعالم): الوضع الدولي القائم الآن أهم خصائصه التحديدية هي القطبية الأحادية. لا زال العالم تحكمه الأحادية القطبية الأميركية وما نراه من ظهور للنفوذ الروسي في بعض المناطق من العالم ومنها سورية مابعد 2015 ما هو سوى محاولة روسية للخروج من حالة الضعف وموسكو ليست بعيدة في دخولها العسكري لسورية عام 2015 عن الغطاء الأميركي. ما نراه من محاولات من دول كبرى عديدة ليست هي في اتجاه تحدي الأحادية القطبية بقدر ما أنها في اتجاه الاستيقاظ من الضعف والبحث عن أدوار في هذا المكان أو ذاك من العالم، وقد كانت محاولة تأسيس مجموعة دول البريكس عام 2009 هي المحاولة الأكبر لتحدي القطبية الأميركية الأحادية والبحث عن عالم متعدد الأقطاب ولكن كل المؤشرات تدل على أن مشروع البريكس قد فشل.

الاتجاه الأميركي منذ عهد أوباما، والمؤشرات على أن دونالد ترامب في هذا الخط، ينظر الى الصين بوصفها هي المهدد الحقيقي للقطبية الأميركية الأحادية

للعالم. لا يتم ذلك من خلال السلاح بل من خلال منظار الاقتصاد حيث تحتل الصين المركز الثاني عالميا بترتيب الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة وفق مقياس البنك الدولي الصادر في 11/أكتوبر/ 2016 برقم .10,866,444 تريليون دولار أميركي من مجموع 73,502,341 تريليون دولار أميركي وهو مجموع الاقتصاد العالمي وفق مقياس الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 فيما الولايات المتحدة الأميركية هي الأولى عالمياً برقم 17,946,996 تريليون دولار أميركي. بينما روسيا في المرتبة 13 برقم 1,199,057 تريليون دولار أميركي وهي وراء استراليا وكوريا الجنوبية وكندا والبرازيل وايطالية والهند فيما فرنسا في المركز السادس وبريطانيا الخامسة وألمانية في المركز الرابع واليابان الثالث. ومن الواضح عير هذا الجدول أن ثقل الاقتصاد العالمي يتحول في القرن الحادي والعشرين نحو شرق أسيا بدلاً من المحيط الأطلسي بضفتيه الأميركية والأوروبية وهذا تطور مفصلي على مستوى خمس قرون هو الذي حدد في السنوات الأخيرة الانزياح الأميركي نحو الشرق الأقصى وهو الذي يحدد تقاربات واشنطن مع موسكو من اجل أبعادها عن بكين والتقاربات الأميركية مع الهند واليابان من أجل تطويق الصين وفي هذا الاتجاه تأتي القواعد العسكرية الأميركية في شمال أستراليا وفي فيتنام. الدولة الكبرى أو العظمى لا تتحدد من خلال السلاح بما فيها السلاح النووي بل من خلال الاقتصاد.

يؤكد التطور العالمي في القرن الجديد على أن تركز الاقتصاد العالمي في أيدي دول قليلة وفي أيدي أفراد قلائل هو دليل على صحة نظرية لينين عام 1916 حول الإمبريالية. بالتأكيد هناك حلقات قوية وحلقات ضعيفة من الإمبريالية ولكن من الواضح أن تركز القوة موجود في واشنطن والى حد أقل في بلاد أخرى من العالم. الولايات المتحدة الأميركية ليست هي فقط القوى الاقتصادية الأكبر في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي عندما تشكل ربع الاقتصاد العالمي بل الواقع أكبر من ذلك عندما تشكل مداخيل الشركات الأميركية في العالم ثلث الاقتصاد الأميركي من حيث الحجم. أيضاً تسع جامعات من أصل الجامعات العشر الأولى في العالم هي أميركية ونظام التعليم الأميركي ما قبل الجامعي هو الأفضل في العالم كما أن الولايات المتحدة هي صاحبة ثلاثة أرباع المنتوجات العلمية والتقنية في العالم، وهناك ميل عالمي نحو نمط الحياة الأميركية اجتماعياً.

إن الهيمنة الإمبريالية العالمية للولايات المتحدة الأميركية هي التي تحدد الكثير من التطورات الإقليمية وفي أحيان كثيرة تحدد التطورات الداخلية والمحلية في أكثر من بلد في العالم. القطب الواحد للعالم يستند إلى شركات متعددة الجنسية وتداخل اقتصادي عالمي. بالمقابل فإن نمو الانعزالية في أميركا وفرنسا وألمانيا ليس ناتجاً عن فشل العولمة بل عن مشاكل لها علاقة أو هي ردود فعل على الإرهاب والهجرة ومشاكل الولادة الصعبة للاتحاد الأوروبي.

تجربة اليسار في أميركا اللاتينية لم تنشأ سوى من أجل فك التبعية عن واشنطن، وبعد عقدين من بداية تجربة فنزويلا مع شافيز عام 1999 والبرازيل 2003 تظهر أنها كانت تجربة غير ناجحة.

كمجمل عام: لا يتجه الوضع الدولي، في المدى المنظور القريب والمتوسط إلى تعدد الأقطاب.

هناك ملامح على أن النمو الاقتصادي الصيني، بترجماته المحتملة عسكرياً وسياسياً، سيتجه نحو قلقلة الوضع العالمي وربما ينتج توترات وحروب كما كان النمو الاقتصادي الألماني بعد وحدة 1871 مؤدياً لنمو توسعية ألمانية عسكرية قادت للحربين العالميتين الأولى والثانية.

الاتحاد الأوروبي بتركيبته الحالية لا يتجه نحو تشكيل قطب موازي للأمريكان بل تدل مؤشرات كثيرة بأنه لم يتجاوز دور الرديف والملحق بواشنطن.

روسيا في عهد بوتين واستيقاظ دورها لا تتجه باقتصادها الضعيف نحو استعادة الدور العالمي الذي كان لموسكو في عهد ستالين وخروتشوف وبريجنيف، بل إلى أدوار الدولة الكبرى في مناطق محددة من العالم: مثلا سوريا ما بعد 30 أيلول 2015، كما فرنسا في ليبيا 2011، ولكن تحت إشراف أميركي.

كخلاصة استنتاجية: نبتعد في هذه الرؤية للوضع الدولي عن الاتجاه الرغبوي ونتمسك بالتحليل الماركسي

للواقع الملموس من أجل بناء رؤية سياسية وبرنامج سياسي.

مازالت القطبية الأميركية الواحدة للعالم قائمة،ولكن هناك تحديات لها ذات طابع اقتصادي وتقني تقدمها الصين،وهناك تحديات سياسية وعسكرية تقدمها روسيا،وقد كانت تجربة (مجموعة دول البريكس) منذ عام2009بمثابة محاولة من أجل انشاء تحالف صيني-روسي مع دول أخرى،ولكنها فشلت في المآل الأخير.

هناك أزمة في وضعية القطب الأميركي الواحد للعالم بين اتجاه تدخلي عسكري (البنتاغون وبقايا المحافظين الجدد)واتجاه لاتدخلي عسكرياً يرى الاقتصار على استخدام الاقتصاد كسلاح من أجل تحقيق الأهداف الأميركية في التعامل مع الدول الأخرى(ترامب). مازالت هناك أهمية للشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية، بخلاف رأي أوباما، وما يحصل تجاه ايران يؤكد ذلك.

نحن نرى أن الامبريالية الأمريكية بهيمنتها على العالم تطرح ضرورة وجود برنامج وطني في كل بلد لمقاومة الهيمنة الامبريالية ومكافحة التبعية المحلية والبحث عن الاستقلال وفك التبعية ليس فقط في الاقتصاد بل في السياسة والثقافة، وهذه مهمة اليساريين الماركسيين في كل بلد مع البحث عن تحالفات محلية وإقليمية وعالمية من أجل المساعدة على تحقيق ذلك.

أثبتت حروب مابعد 7أوكتوبر2023 أن نظام القطب الواحد الأمريكي للعالم مازال قوياً، وأن مؤشرات اهتزازه التي أوحت بها الحرب الأوكرانية (منذ2022)قد بددتها حروب الشرق الأوسط في فلسطين ولبنان(2023-2024) وإسقاط النظام السوري .

القطب الواحد لايقوم على سيطرة عسكرية فقط، حيث ميزانية الدفاع الأميركية تفوق كل ميزانيات دفاع الدول مجتمعة،بل يقوم على القوة الاقتصادية، حيث الاقتصاد الأمريكي يعادل ربع الاقتصاد العالمي، وحلفاء الولايات المتحدة معها،في الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية و استراليا وتايوان ،يشكلون أكثر من نصف الاقتصاد العالمي، كما أنه من أصل عشر جامعات هي الأولى في العالم هناك تسع جامعات أمريكية مع جامعة بريطانية واحدة، وفي التكنولوجيا العالية الولايات المتحدة هي الأولى، إضافة إلى أن نمط الحياة الأمريكية هو الأكثر جاذبية للمجتمعات الأخرى.

ما جرى بعد الحرب الأوكرانية عام2022هو تشكل لمعسكر صيني- روسي- ايراني، مع ملحقات،وهو أول جبهة عالمية تحصل منذ1989في مواجهة واشنطن،وهذا يؤثر على اللوحة العالمية ،ولكنه لم يؤد بعد ، ومن غير المحتمل أن يؤدي إلى عالم متعدد الأقطاب في المدى المنظور.

الوضع الإقليمي والعربي

ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى كانت تقريباً كل الدول العربية والإقليمية تخضع لانتداب ووصاية وهيمنة الدول الرأسمالية الامبريالية مثل بريطانية وفرنسا ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول العربية والإقليمية تحصل على ما سمي باستقلالها السياسي والخروج من تحت الهيمنة البريطانية والفرنسية حيث كانت سطوة لندن وباريس قد بدأت بالأفول مع منتصف خمسينيات القرن العشرين وليبدأ عندها التدخل الأمريكي في المنطقة لملء فراغ القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة مع مبدأ أيزنهاور الذي طرح بعد أشهر قليلة من حرب السويس عام1956 ومن أجل مواجهة السوفييت في المنطقة التي كانوا قد دخلوها من خلال دعم موسكو للرئيس جمال عبد الناصر من خلال صفقات السلاح التي بدأت عام1955ثم باتفاقية بناء السد العالي ومن خلال صفقات السلاح والدعم السياسي للسلطة السورية وخاصة في فترة مابعد23شباط1966.

كان الدخول الأمريكي للمنطقة قد بدأت خطواته قبل طرح (مبدأ أيزنهاور) عام1957، لما شكل اللقاء بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت مع الملك عبد

العزيز آل سعود عام1945بداية علاقات جعلت الرياض وكيلاً أساسياً للقوة الأمريكية في المنطقة ثم كان الانقلاب الأمريكي على رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق عام1953وارجاع شاه إيران بداية عملية الخلافة الأمريكية للبريطانيين في منطقة الشرق الأوسط.

استخدمت مناخات الحرب الباردة من قبل الأمريكان لتحجيم النفوذ السوفياتي في المنطقة ومن أجل فرض النفوذ الأمريكي عل الشرق الأوسط وهو ما نجحت فيه واشنطن عبر إبعاد القاهرة عن موسكو منذ عام1974ثم في عقد اتفاقية كامب دافيد عام1978 المصرية مع إسرائيل لإخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي من أجل الاستفراد الأمريكي- الإسرائيلي بباقي العرب بعد تحييد (الرأس المصري) ثم بتحطيم العراق في حرب1991تمهيداً لاحتلاله عام2003من "أجل إعادة صياغة المنطقة "وفق تعبير وزير الخارجية الأمريكي كولن باول قبل أسابيع من بدء الغزو الأميركي للعراق عام2003.

قاد فراغ القوة عند العرب إلى صعود قوة دول الجوار الإقليمي في إيران وتركيا وإثيوبيا، وبدأ ذلك مع ضعف الدور اءلمصري في عهد السادات بالقياس إلى الدور المصري الإقليمي في عهد عبد الناصر، وقد انتهى الدور الإقليمي وقوة العراق مع حرب 1991 وأيضا انتهى الدور الإقليمي السوري مع نشوب الأزمة السورية عام2011.

السعودية ،التي برز دورها الإقليمي أيضاً مع الفورة النفطية بعد حرب 1973 ثم بدأ دورها الإقليمي بالتلاشي في مرحلة ما بعد 2015 ،وقد برز هذا التلاشي بوضوح في ملفات العراق وسوريا ولبنان بالتوازي مع غوصها في أوحال اليمن منذ عام2015ولو أن هناك عودة عند الأميركان نحو إعادة تعويم الدور السعودي ضد إيران بدءاً من قمة الرياض بحضور الرئيس الأميركي دونالد ترامب في أيار2017التي ترافقت مع توترات غير مسبوقة في العلاقات الأميركية – التركية.

لم يقتصر ذلك على صعود أدوار دول الجوار العربي في الإقليم بل يمتد ذلك الى لعبها بالدواخل العربية المحلية، كما أن دولة مثل إيران قد أصبح لها تأثير كبير في الصراع العربي - الإسرائيلي عبر نفوذها على حزب الله وحركتي حماس والجهاد. وكان لعب دول الجوار الإقليمي بالدواخل العربية، من خلال الطوائف الشيعية في العراق ولبنان والبحرين والحوثيين في اليمن ولعب تركيا على الأحزاب الإسلامية والحركات المسلحة في سوريا وأيضاً تأثير إثيوبيا على الجبهة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون غارانغ ثم سيلفا كير، مؤشرا على امتدادات لتلك الدول للعب في الحركات المحلية بالدول العربية ليس فقط لممارسة النفوذ وإنما حتى لإيصال قوى موالية لتلك الدول إلى سدة السلطة المحلية مثل حزب الدعوة في العراق أو إنشاء ميليشيات عسكرية تلعب دورا كبيرا في لعبة السلطة المحلية مثل الحشد الشعبي في العراق أو الحوثيين في اليمن أو لتغيير

الخرائط مثلما قاد تمرد الحركة الشعبية في جنوب السودان عام1983الى انفصال الجنوب عام 2011. يشير ذلك أيضاً إلى مدى تفكك واضطراب بنية الدول العربية التي تمت وراثتها من الاستعمار التقليدي في الخمسينات والستينات للقرن العشرين.

يعطي مثال العراق عام 2003 وما بعد صورة تظهيرية عن ذلك: حيث لم يختلف العراقيون فقط ضمن اصطفافي المعارضة والموالاة على الحاكم المحلي الذي اسمه صدام حسين وإنما اختلفوا أيضا بين مؤيد للغزو الأمريكي ومعارض له وهذا ما شمل لاحقا الموقف الخلافي عند العراقيين من سلطة الاحتلال بقيادة الحاكم الأمريكي بول بريمر.

في سوريا2011-2024 أيضا اشترك الجميع في الموالاة والمعارضة(ماعدا قلة قليلة نحن منها) في الاتجاه نحو نزعة الاستعانة بالخارج: الموالاة نحو الاستعانة بالمحور الروسي- الإيراني وأغلب المعارضون نحو الاستعانة بالمحور الأمريكي_ التركي- الخليجي بحيث كانت (كل" أو معظمها" البقرات سوداء في الليل) كما يقول هيغل. بتأثير كل ذلك دخل العراق تحت الوصاية الخارجية ثم لحقته سورية ويبدو أن الوضع في اليمن ليس بعيداً عن ذلك.

من هذا المنطلق يلاحظ أن المشاريع التي تقدم للمنطقة هي كلها على طراز نظام المحاصصة الذي هو موجود بلبنان منذ ميثاق 1943 وبعده ميثاق الطائف عام

1989 حيث من الواضح أن هذا النظام يتيح للخارج مجالا أكبر للسيطرة على الداخل العربي أو للتلاعب في هذا الداخل وذلك من قبل دول مثل الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسة وروسيا تقوم على ديمقراطية المواطن وليس ديمقراطية المكونات كما يراد فرضها من قبلها على المنطقة العربية.

يؤكد ذلك على أن العرب ومنهم سورية لم يتجاوزوا مهمات المرحلة الوطنية من حيث أن التناقض الرئيسي أمام القوى السياسية في العراق وسورية ولبنان واليمن هو نضال من أجل رفع وصاية الخارج عن الداخل والاستقلال بعيدا عن حكم السفارات في تلك الدول وإن المهمات الأخرى، مثل (الديمقراطية) و(الاقتصادية الاجتماعية) و(التحديثية)، يجب أن تكون بالتوازي مع المهمة الوطنية تلك وليس بالتعاكس معها، كما أن مهمات التحالف السياسي بين القوى السياسية العربية المحلية يجب أن تكون مبنية أولا على الموقف تجاه الأوصياء الخارجيين على الدواخل العربية.

يلاحظ :

أن هناك اتجاهات جديدة نحو جعل الخليج هو المركز العربي في قضايا السياسة والأمن إضافة للثقافة والفن، بعد ما يقارب خمسون سنة ماضية من القضاء على الدور المصري الاقليمي بعد كامب دافيد، وتحطيم للعراق بعد حرب الخليج الأولى1980-1988 والثانية1991ثم الاحتلال الأميركي عام2003وماتبعه

من هيمنة ايرانية على بلاد الرافدين، ومن تحطيم لسوريا من خلال ما جرى ما بعد عام2011 بعد أن جرت أزمة داخلية ركبها الخارج الاقليمي والدولي لتتحول إلى صراع على سوريا وصراع في سوريا.

هذه الاتجاهات من المركز الامبريالي العالمي تهدف إلى انشاء امتداد شرق أوسطي جديد لحلف الأطلسي (الناتو) يضم دول عربية بالتحالف مع اسرائيل في مواجهة ايران وغيرها، مع محاولة انهاء الصراع العربي-الاسرائيلي عبر ذلك.

في رصد لبعض الاتجاهات العامة بمجتمعات عربية عديدة، يمكن ملاحظة ظاهرة بدأت في الجزائر عام1992، ثم تكررت في تونس مع زين العابدين بن علي1987-2011 ومع قيس سعيد منذ عام2021، ثم ظهرت في مصر مع السيسي منذ 2013، هي تتمثل في وقوف ليبراليين وعلمانيين ويساريين مع انقلابات الديكتاتوريين ضد الإسلاميين أو مع اتجاهاتهم للقمع، ولو كان ذلك على حساب العملية الديمقراطية.

في رأينا:

الحل للقضية الفلسطينية يأتي عبر إقامة دولة ديمقراطية علمانية على كامل أرض فلسطين تضم العرب واليهود وتكون دولة يتمتع فيها المواطنون بالتساوي في الحقوق والواجبات، وهذه الرؤية مبنية على خلفية فشل حل الدولتين وفشل مشروع اسرائيل الكبرى. هذا الطريق يمكن أن يأخذ مدى عملي في المستقبل، لأن

الحلول الأخرى مثل تحرير فلسطين قد ثبت عدم إمكانية تحققها في ظروف ما بعد عام1948، كما فشلت الحلول التسووية مثل حل الدولتين في ظل الاستيطان بالضفة الغربية ووضع القدس حيث أصبح حلاً غير واقعي، هذا غير الحلول الخطرة مثل إقامة دولة فلسطينية في شرق الأردن كان شارون أول من اقترحه عام1970.

العروبة هي رابط ثقافي- اجتماعي وليست رابطاً سياسياً، كما كانت في الخمسينيات والستينيات قبل أن تفشل، كما لم تعد الآن حركة سياسية أو أيديولوجية . العروبة هي هوية حضارية ثقافية ارتبطت بمسار لحضارة نشأت مع الاسلام، ، وهي ليست مرتبطة بحالة عرقية أو قومية، بل مرتبطة بحالة احساس بهوية حضارية – ثقافية معينة.

نشأت الحركة السياسية العروبية بعد انهيار الدولة العثمانية التي كانت محاولة لا نشاء جامعة اسلامية تتجاوز الحالة القومية . العروبة في القرن العشرين أفرزت حركات سياسية ، ولكن لم تستطع هذه الحركات أن تحتكر العروبة، بل يمكن لتيارات ،مثل الماركسية والليبرالية ،أن تتبنى العروبة أولا تتبناها .لذلك العروبة يمكن أن تشمل العرب وغير العرب، ويمكن أن لا يتبناها كل العرب، وهي ليست هوية تفرض على أحد، أوهوية اجبارية حتمية للبلد.

ويمكن للعروبة أن تكون حالة لمواجهة التهديدات الامبريالية أو الاسرائيلية ،أو أن تكون اتجاهاً لا نشاء تكتل اقتصادي على طراز الاتحاد الأوروبي.

الوضع السوري18 آذار2011- 8كانون الأول2024

كان انفجار الأزمة السورية بدأً من درعا 18أذار 2011 تعبيراً عن انفجار البنية السياسية-الاقتصادية-الاجتماعية-الثقافية لسوريا ما بعد 8 آذار 1963: ساهمت "رياح الربيع العربي" في إشعال عود الثقاب الذي حصل في حوران في يوم الجمعة ذاك وقد كان هناك حطب سوري جاف كثير جاهزاً للاشتعال. لم يكن هناك من مؤامرة خارجية بل بنية داخلية انفجرت ذاتياً، وعملياً كان مستغلوا الأزمة السورية كلهم من المتقاربين مع النظام السوري في فترة 2004-2010: تركيا 2004، قطر 2006، فرنسا 2007، السعودية 2009، الولايات المتحدة 2009.

من الضروري هنا البحث عن البذور الأولى لهذه الأزمة هل كانت في 17نيسان 1946 أم في 22شباط 1958[الوحدة السورية المصرية] أم في 8 آذار 1963 عندما بدأت سيطرة حزب البعث على السلطة في سوريا أم في 16تشرين ثاني1970؟

نحن نقول بمصطلح الأزمة السورية من خلال واقع سوري حصل منذ يوم18آذار2011 أنتج استعصاء توازني لم تستطيع فيه السلطة التغلب على المعارضة، ولا المعارضة التغلب على السلطة، ولم يستطيعا إنتاج تسوية ثنائية بينهما، وهذا ما ولد أزمة سورية عامة هي الأكبر منذ يوم الجلاء الفرنسي عام 1946، وقد استغل الخارج الإقليمي هذه الأزمة السورية، ثم الخارج الدولي منذ عام 2012 ، لكي تتحول الأزمة السورية الى أزمة دولية- إقليمية- محلية.

نحن لا نقول إنه كانت هناك ثورة بل كان هناك حراكاً اجتماعياً معارضاً واسعاً، ولكنه لم يمثل أغلبية مجتمعية، وإذا أردنا الدقة فقد كان هناك ثلاث أثلاث متساوية في الموالاة والمعارضة والتردد ، وبالتأكيد هذا التوازن الذي أنتج ذلك الاستعصاء هو الذي منع أن يحصل في دمشق عام 2011 ما حصل في القاهرة مع حسني مبارك في يوم 11 فبراير من ذلك العام، ثم منع التوازن الإقليمي والدولي ذلك فيما بعد.

من هذا المنطلق ما كان ممكناً في فترة2011-2015سقوط النظام السوري لا عبر آليات داخلية ولا إقليمية ولا دولية.

ومن هذا المنطلق أتى منطق التسوية الذي نادينا به منذ عام2011والذي يجب أن يكون بحكم طبيعة الأزمة السورية المركبة في طوابق ثلاث: دولية وإقليمية ومحلية، لكي تكون التسوية ذات طابع دولي - إقليمي -

محلي، وإلا لن يكتب لها الاستمرار، والمؤشرات كلها تدل على أن بيان جنيف 1 لعام 2012 والقرار الدولي 2254 لعام 2015 كانا (ويبقيان) عماد هذه التسوية.

من الواضح عبر مسار الأزمة السورية ومآلاتها أنه قد أصبح هناك هيمنة للخارج الدولي والإقليمي وتحكماً بمسارات الأزمة ومفاتيح الحل، وأن هناك هيمنة للخارج على الداخل السوري، وأن هذا سيحدد الكثير من مسارات الأزمة السورية مستقبلاً وكذلك مسار التسوية السورية وأيضاً الوضع السوري ما بعد التسوية. هذا يعني أن التوازنات المحلية ليست هي المقررة في التسوية السورية وهناك مؤشرات من مسار 18آذار2011-8كانون الأول2024 من الأزمة على أن العامل الدولي، أي واشنطن وموسكو، هو الأقوى في تقرير مسارات الأزمة السورية من العامل الإقليمي الذي كانت أنقرة والرياض وطهران وإلى حد" ما" الدوحة هي عناصر الفعل فيه.

ثبت في هذا الصدد أن عناصر التوافق الأمريكي الروسي لم تكن متوافرة في جنيف 4(2016-2017) وأيضا لم تكن متوفرة في جنيف 3 (2016) وأيضا في جنيف2(2014). في جنيف3 كان الإقليمي قادراً على العرقلة ولكنه لا يملك من دون الدولي القدرة على تنجيح المفاوضات ولكنه يستطيع عرقلتها. لهذا كان جنيف4 مثل جنيف3 من حيث مآ لات الفشل. وخاصة من خلال تداخل الموضوع الأوكراني مع الموضوع السوري في

الصفقة الأمريكية الروسية التي يبدو أن عناصرها لم تكتمل بعد حتى الآن.

أظهرت الأزمة السورية ظواهر عديدة :بنية سورية متماسكة اجتماعياً أكثر من دول جوار مرت بانفجارات عديدة سابقة: لبنان1975-1990، عراق 2003-2015،تركية1984-2025،حيث وقعت هذه الدول في تفتت اجتماعي طائفي(لبنان)وطائفي – اثني (العراق بين السنة والشيعة وبين العرب والأكراد) واثني(تركية بين الترك والأكراد)،فيما سوريا لم تظهر انقساماً اجتماعياً على أكثر من تخوم :موالاة –معارضة –تردد، وكانت هذه التخوم الثلاثة عابرة للطوائف والأديان وإن كان غالبية كاسحة من الطوائف الإسلامية غير السنية مع السلطة وكذلك عند المسيحيين، فيما يلاحظ أن هناك انقساماً واضحاً منذ بداية الأزمة وعلى أسس اقتصادية- اجتماعية- ثقافية- سياسية، بين السنة العرب السوريين يجعلهم يصطفون في مواقع مختلفة في (الموالاة) و(المعارضة) و(التردد).

كان الأكراد السوريين في موقع وسطي بين الموالاة والمعارضة بكل أحزابهم وفي الجسم الاجتماعي، وكانوا أقرب إلى استغلال وتوظيف ضعف السلطة في الشمال الشرقي وفي الشمال من أجل تنفيذ مشاريع خاصة جغرافية – سياسية أخذت شكل (الإدارة الذاتية) عام2014و(الفيدرالية) عام 2016. كان انقسام السنة العرب السوريين على أسس اقتصادية- اجتماعية-

ثقافية-سياسية وانقسامهم في التخوم الثلاثة وبينها: موالاة- معارضة- تردد، وعدم تصرفهم كطائفة ،وهو ما حصل أيضاً في أحداث1979-1982،هو الذي منع انجرار سوريا إلى الحرب الأهلية وإلى اقتصار الصراع السوري في حدود سلطة- معارضة، وإلى عدم انتصار المعارضة، وإلى عدم سقوط السلطة، حيث بالتأكيد كان (تجار دمشق وحلب)أقوى وأهم للسلطة كسند ومعين من (الفرقة الرابعة) في أزمة وصراع2011-2024.

السلطة السورية استندت إلى تحالف ثلاثي نشأ منذ يوم 16تشرين ثاني1970 وحتى يوم8كانون الأول 2024 بين المؤسسة العسكرية والفئات البورجوازية ومؤسسة الاسلام الرسمي.الرأسمالية السورية تعزز نموها وأخذت شكلها الحالي عبر أربعة مراحل بدأت كل منها في 1974و1991و2004و2011. ظل هذا التحالف قائماً وهو شكل قاعدة اقتصادية- اجتماعية- ثقافية لنظام بشار الأسد ساهمت في حمايته من السقوط . (السلطة) صنعت (الثروة)وكانت هي الرحم الذي ولدت منه الأخيرة. كان هناك اتجاه من (رأسمالية الدولة) نحو(اقتصاد السوق)بدأ عام1991ولكن تحت رعاية سلطة غير ديمقراطية ومستبدة.

بدأ تشكل المرحلة الرأسمالية وفق طور رأسمالية الدولية منذ يوم 8آذار1963، وقد أفرز هذا التشكل بالمآل الأخير رأسمالية جديدة لها مصلحة في اقتصاد السوق، وهي كانت نتيجة تزاوج بين بيروقراطية الدولة وبين

بقايا الرأسمالية التقليدية أومن ظهر عبر هذه العملية، ولكن الرأسمالية الجديدة لم تصل إلى أن تكون طبقة لذاتها(لها أيديولوجية خاصة في الفكر والثقافة والسياسة)،بل هي الآن في مرحلة مخاض يمكن أن تؤدي بالمآلات لتشكل طبقة رأسمالية جديدة هي طبقة لذاتها يكون لها أيديولوجية ورؤية للتشريع والثقافة والحياة الاجتماعية ، وهذا مسار لم يكتمل بعد حتى بعد سقوط النظام السوري في 8كانون الأول2024.هذه العملية التشكلية لم تكتمل فمازال هناك بقايا قطاع الدولة في الاقتصاد مع أرجحية لاقتصاد السوق، وايضاً حفاظ على شكل الدولة الأمنية الراعية والحامية لهذه التحولات الاقتصادية- الاجتماعية.

هناك ظاهرة بانت في2011-2019وهي ضعف المعارضة السورية ليس فقط في التنظيم وإنما في عدم قدرتها على القبض على الوقائع السياسية وتحويلها إلى رؤية وبرنامج سياسيين، لتظهر المعارضة بحالة أقرب إلى حالة (الفوات السياسي) تجاه الوقائع وهو ما يلمس كثيراً في مسار(المجلس الوطني)و(الائتلاف الوطني)، وهما لم تصب كراتهما أبداً ليس فقط شباك المرمى بل حتى لم تلامس أخشاب المرمى الثلاث، إذا لم نقل بأنها كانت تصيب المدرجات أو تتجه إلى خارج نطاق الملعب. كانت (هيئة التنسيق الوطنية) استثناءً ضمن ذلك. كانت المعارضة السورية مثالاً على عدم قدرة معارضة منظمة في أحزاب، ولو خارجة بحالة جرح عميق بسبب القمع والسجون، على القبض على قيادة حراك عفوي

جماهيري قوي وتقديم برنامج له، وهو ما يخالف حالة مماثلة رأيناها في ثورة شباط1917الروسية التي قادت إلى إسقاط حكم القيصر. أظهر الأفراد السوريون خلال الأزمة مدى استقطاباتهم في مواقع موالاة - معارضة - تردد وعدم وجود جسور بين هذه المواقع الثلاث وكان الحوار بينهم أقرب إلى حوار الطرشان ولكل واحد منهم له "أبطاله" و "شياطينه" وقناته التلفزيونية أو قنواته التي لا يشاهد غيرها ويمارس عبرها نزعة تصديقية امتثالية لكل ما يقدم له. لم يكن عند السوريين في الأزمة مرونة الشامي وقدرته على تدوير الزوايا والتقريب بين الآراء المتضادة، وهي أمور كانت معتادة عند السوريين بشكل عام اجتماعياً بالقياس للعراقيين وتعود للتجارة في جذورها، وكانت تلمس أيضاً في الحياة السياسية السورية ب فترة1946-1958 فيما كشفت الأزمة غيابها عند السوريين ضمن المجتمع وعند السياسيين. أظهرت سوريا مابعد18آذار2011مدى قوة (نزعة الاستعانة بالخارج من أجل حسم صراع داخلي) ليس فقط عند الكثير من المعارضين وقاعدتهم الاجتماعية منذ خريف2011، وهو ما يعود إلى الفشل في تكرار ما حصل ضد حسني مبارك عندما تم إسقاطه بقوة الشارع المصري الداخلية وحياد الجيش، وإنما وجدت أيضاً هذه النزعة عند الموالين الذين لم يتملكهم الوسواس من الاستعانة بإيران وحزب الله والمليشيات الشيعية العراقية- الأفغانية ثم القوات الروسية من أجل مجابهة المعارضة السورية المسلحة. يظهر ذلك مدى تهزهز الرابطة

الوطنية الداخلية السورية حتى يتم الاستعانة بالخارج عند طرفي صراع داخلي من أجل حسم هذا الصراع لصالح أحدهما، كما يظهر ضعف منطق التسوية عندهما، وهو ما ظهر فعلاً خلال السنوات السابقة عندما أتت قوة دفع التسوية السورية من قبل الخارج الدولي منذ بيان جنيف في30حزيران2012،وإن كان هنا من الضروري تسجيل أن أول من طرح التسوية كان مؤتمر حلبون الذي عقدته(هيئة التنسيق الوطنية)يوم17أيلول2011في حالة عانت بسببها الهيئة الكثير من الهجمات السياسية والاستنكارات والاتهامات من معارضين كثيرين كانوا يريدون إسقاط النظام بوسيلتي(العنف المعارض) و(الاستعانة بالخارج)، وكانتا (أي هاتين الوسيلتين) مثل التوأم المولودان بوقت واحد في خريف2011.أظهر الكثير من السوريين، في الموالاة والمعارضة، ميولاً قوية نحو العنف والمجازر من خلال يدهم ولسانهم وقلبهم ،ولتبرير ذلك من خلال أدلجة سياسية عقائدية ولم يكن هذا مقتصراً على الإسلاميين بل شمل علمانيين في المعارضة وفي الموالاة، وقد كان هذا النزوع الجديد عند السوريين مفاجئاً حيث كانت الصورة النمطية عن السوري مختلفة عن صورتي العراقي والجزائري. أظهرت سوريا2011-2017أنها أرضاً رخوة ،مثل اليمن والصومال والجزائر، يمكن لتنظيمات عابرة للحدود، مثل (جبهة النصرة-الفرع الشامي لتنظيم القاعدة) و (داعش) ، من خلالها أن تلاقي بيئة خصبة للنمو والتمدد والانتشار، ولم يكن هذا بسبب (النص الديني)،حيث كانت

(الموحسن)في محافظة دير الزور و(سلقين)في محافظة إدلب تسميان في السبعينيات ب(موسكو الصغرى)بسبب انتشار الشيوعيين القوي فيهما، فيما لاقت (النصرة) و(داعش)انتشاراً قوياً فيهما، وإنما يجب استخدام التحليل الماركسي حيث تعزى وتربط الاتجاهات الأيديولوجية السياسية وتحولاتها وتبدلاتها بعوامل اقتصادية-اجتماعية وليس ب(الثقافة)، وهو ما يمكن تطبيقه على حزب البعث حيث كان أغلب نوابه في عام1954قد أتوا للمجلس النيابي من خلال أصوات محافظتي حماة وحلب التي كانت تضم الأخيرة بضمنها محافظة إدلب بالخمسينيات، فيما كانت هذه المحافظات الثلاث في أحداث1979-1982القاعدة الاجتماعية الأساسية لـ(الإخوان المسلمون)في معارضتهم المسلحة ضد سلطة حزب البعث.

الحزب الشيوعي السوري
(المكتب السياسي)

الوضع السوري الجديد منذ يوم 8كانون الأول2024

لم يسقط النظام السوري بفعل قوة سورية ذاتية مضادة، بل إذا شئنا الدقة فإن النظام منذ سقوط شرق حلب بيديه بفعل توافق روسي- تركي في 22كانون الأول2016وحتى توقيع اتفاقية موسكو بين بوتين وأردوغان في 5آذار2020التي ثبتت خطوط المتحاربين على الأرض السورية، كان وضعه العسكري-الأمني أفضل من المعارضة العسكرية السورية، وهذا الوضع استمر حتى يوم هجوم المعارضة العسكرية على حلب انطلاقاً من إدلب في يوم27تشرين الثاني2024وهو ما قاد إلى سقوطه في يوم8كانون الأول2024، حيث إذا أريدت الأمانة الفكرية - السياسية فإن سقوط النظام السوري كان بفعل توازنات اقليمية جديدة نتجت عن انهيار محور ايران الاقليمي على إثر حربي غزة ولبنان بعد هجوم حركة حماس على منطقة غلاف غزة في يوم7أوكتوبر2023، وبفعل توازنات دولية جديدة جعلت روسيا ضعيفة في سوريا بفعل انشغالها في الحرب الأوكرانية منذ عام2022، وكما كانت تقاربات واشنطن مع طهران في موضوع الاتفاق النووي عام2015

مساعدة على منع النظام السوري من السقوط بفعل غض نظر واشنطن عن مساندة طهران وأذرعها للنظام عسكرياً واقتصادياً فإن الولايات المتحدة كانت موافقة عام2015على دخول الروس العسكري الذي جعل ميزان القوى العسكري يميل لغير صالح المعارضة السورية،فالوضع الذي حفظ النظام السوري من السقوط بفترة2011-2015كان بثنائية ايرانية- روسية مع غض نظر أمريكي فيما كان عامل سقوطه هو ضعف حماته في ايران وروسيا بفترة2022-2024.

العامل الخارجي هو الأقوى في تحديد شكل النظام السوري الجديد في مرحلة ما بعد سقوط النظام القديم بيوم8كانون الأول2024، ويمكن القول بأن هذا النظام لم يتشكل بعد، والولايات المتحدة هي الأقوى في سوريا الجديدة ثم تركيا وبعدهما اسرائيل، وهناك (صراع على سوريا) و(صراع في سوريا)، ومن الواضح أن البلد لا يملك الاستقلال، والأزمات التي ورثها السوريون من مرحلة 8آذار1963-8كانون الأول2024، يلعب بها وعليها وفيها اللاعبون الخارجيون، كما لعبت واشنطن وطهران في عراق ما بعد صدام حسين، إضافة للأزمات الجديدة التي ولدتها سلطة مابعد8كانون أول2024.

النظام السوري الجديد ، بما فيه السلطة السورية القادمة، سيتم تحديدهما من خلال معادلات علاقات القوة في ثالوث واشنطن- أنقرة- تل أبيب، مع ملاحظة أن توافقات الولايات المتحدة مع تركيا حيال سوريا ما بعد

بشار الأسد هي أعلى من توافقاتها مع اسرائيل،ومن الواضح أن الحكام الجدد في دمشق كانوا محكومون بمعادلات ذلك الثالوث طوال فترة مابعد8كانون الأول2024ولايستطيعون تجاوزها، وعندما حاولوا تجاوزها في محافظة السويداء بتموز2025تم رفع الكرت الأصفر، ومفاوضات الحكام الجدد مع قوات سوريا الديمقراطية- قسد هي أكبر مثال على معادلات القوة المشار إليها، ومآلاتها محكومة بها، وحتى التوجهات الأيديولوجية الاسلامية لحكام دمشق الجدد ستكون محكومة بمعادلات القوة بهذا الثالوث الخارجي، وهي لن تكون مقررة أوراسمة للشكل المستقبلي للنظام السوري الجديد،بل ستتكيف معه وستكون تلوناتها القادمة وفقاً لمعادلاته .

كمجمل: ما جرى يوم8كانون الأول2024من سقوط للنظام السوري هو حدث مفصلي ايجابي حيث طويت أكبر صفحة سوداء في التاريخ السوري بعد تضحيات عظيمة قدمها الشعب السوري عبر سنوات من نضاله ضد نظام الطاغية، ولكن الصفحة الجديدة لا يستطيع فرد من السوريين ولا تيار سياسي بمفرده كتابتها ،وإنما يجب أن تكون هذه الصفحة الجديدة حصيلة لتوافق وطني سوري جديد عبر مؤتمر وطني عام.

يشير استمرار وتيرة العنف والفوضى الأمنية إلى الحاجة الماسة لمراجعة المسار السوري اللاحق لسقوط النظام، بعد أنْ وضح أن المسار القائم يقود البلد إلى

اضطرابات جديدة بعد الاضطراب الذي أنتجه حكم بشار الأسد وأبيه، وإذا كانت ديكتاتورية حافظ الأسد وابنه قد قادت سورية إلى الخراب فإن أي ديكتاتورية لاحقة ستقود سوريا إلى التفكك والتشظي، ومن الواضح أن انفراد فرد واحد بالحكم، أو استئثار تيار أيديولوجي سياسي بمفاصل السلطة والإدارة والمناصب، قد أصبح وصفة تقود سوريا للهاوية.

رؤية تكتيكية:

1-استثمار عملية التشكل من أجل بناء تحالفات أشمل وأكثر فعالية تُبنى على توجهات : أ- المواطنة المتساوية بمعزل عن الدين والطائفة والقومية والإثنية والجنس والاتجاه السياسي ،ب- والحريات الأساسية في حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات وانشاء وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية وحرية التظاهر والاضراب، ج- والانتقال الجامع الشامل عبر مؤتمر وطني عام تأسيسي على أساس القرار الدولي 2254.

2-الموقف من السلطة الجديدة من الناحية التكتيكية ينبني على ضوء ممارساتها وبالقطعة وليس بالجملة .

3-الأولوية هي متمحورة الآن حول مفهوم البناء الوطني – الديمقراطي سواء في قضايا أ- العلاقة مع الخارج ،ب- أوفي بناء الوطن ، ج- وتجاوز الانشطارات الجغرافية، د- وانشاء تسوية سياسية سورية بمظلة دولية عبر مؤتمر وطني عام، تحضره كافة القوى السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، على أن تكون له صلاحيات المؤتمر التأسيسي لسلطات تنفيذية وتشريعية ولهيئة دستورية تصوغ دستوراً جديداً تجري على أساسه الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، كماتتحدد من خلال الدستور علاقة المركز مع الأطراف وحدود مركزية الحكم في العاصمة وحدود اللامركزية ونطاقها.

4-الحل للأزمة السورية ، كأزمة مركبة داخلية-اقليمية- دولية،لايمكن أن يكون إلاعبرمظلة الأمم المتحدة من أجل تطبيق القرار2254بكافة مندرجاته. الأزمة السورية مازالت مستمرة حتى بعد سقوط النظام السابق في يوم8كانون الأول2024.

5-المواطنون السوريون متساوون في كافة الحقوق والواجبات بمعزل عن قوميتهم وإثنيتهم ودينهم وطائفتهم ومنطقتهم وجنسهم واتجاههم السياسي، مع الغاء كل الاجراءات التمييزية التي جرت وتجري في سوريا على أساس القومية والإثنية والدين والطائفة والجنس والاتجاه السياسي.

6-العلمانية التي نراها هي علمانية فصل الدين عن الدولة، وحيادية الدولة تجاه الأديان والطوائف والاتجاهات السياسية، كما أن الدولة لاتبنى على أساس الدين أوالطائفة أوالقومية أوالاتجاه السياسي،بل يجب أن تكون فوق كل هذه السقوف.

الحزب الشيوعي السوري
(المكتب السياسي)

الحزب الشيوعي السوري (1924 – 2025)

عبرت ولادة الحزب الشيوعي السوري يوم28 تشرين أول1924 عن اتجاه كامن في البنية الاجتماعية السورية – اللبنانية (انفصل الحزبان عام1964) وإن كانت عملية التحريض على الولادة قد ساهم فيها نشوب ثورة أكتوبر الروسية عام1917، وهو ما ينطبق على الحركة الشيوعية العربية وخاصة أحزابها القوية في العراق وسوريا والسودان. من دون هذا ما كان للحركة الشيوعية السورية أن تستمر قوية رغم انشقاقات ما بعد 3نيسان1972التي أفرزت أربعة أحزاب شيوعية من رحم حزب1924.

عانى الحزب الشيوعي السوري خلال مساره من أربعة أمراض:1-التبعية للسوفيات،2-عدم إدراك أهمية القضية القومية العربية،3-عدم التفاعل كاتجاه ماركسي مع البيئة المحلية بخصائصها الاقتصادية –الاجتماعية - الثقافية، كما فعل لينين وغرامشي وماوتسي تونغ وهوشي مينه،4-عدم إدراك أهمية المسألة الزراعية. كانت التبعية للسوفيات هي السبب في الأمراض الثلاثة الأخرى بينما صعد حزب البعث ونما اجتماعياً بسبب

تلمسه لهذه القضايا الثلاث: القومية العربية-الخصائص المحلية-المسألة الزراعية. كان الملاحظ في التاريخ العربي الحديث بأن الحركات السياسية التي تفاعلت مع هذه القضايا الثلاث (البعث وعبد الناصر) أو إحداها (الإسلاميون) هي التي كانت الأقوى في التربة العربية بينما الاتجاهات السياسية التي لم تفعل ذلك مثل الليبرالية والماركسية والقومية العربية بطبعتها العلمانية عند ساطع الحصري وقسطنطين زريق، كانت أضعف تأثيراً وفعالية في المجتمعات العربية.

عاش الحزب الشيوعي السوري فترات نمو: 1945-1957،1947-1968،1958-1972، حيث كانت الفترتين الأوليتين بفعل العامل السوفياتي: الانتصار على النازية وتحول موسكو إلى أحد قطبي العالم ثم بالثانية مساعدة السوفيات للعرب في حرب السويس عام1956،بينما كان النمو بالفترة الثالثة بفعل عامل محلي عندما قادت هزيمة حرب1967إلى نمو للتيار الماركسي وللابتعاد عن القومية العروبية بطبعتيها البعثية والناصرية وليتوقف التيار الماركسي عن النمو بالنصف الثاني من السبعينيات مُفسحاً الطريق لنمو التيار الإسلامي بطبعتيه :الأصولية الإخوانية(حتى 1982) والسلفية الدعوية بالثمانينيات ثم السلفية الجهادية التي نمت بقوة في فترة ما بعد احتلال العراق عام2003 وحظيت بتشجيع السلطة حتى عام2007ثم دخلت بمواجهة مسلحة معها في فترة الأزمة السورية ما بعد يوم18آذار2011.

كان الحزب الشيوعي يصاب بتراجعات تنظيمية نتيجة مواقف سياسية كانت تأتي بحكم التبعية لموسكو: تأييده لقرار تقسيم فلسطين عام1947الصادر عن الأمم المتحدة بموافقة أمريكية – سوفياتية وتأييد قيام دولة اسرائيل عام1948. وقوفه ضد الوحدة السورية - المصرية عام1958وماقاد إليه ذلك من صدام مع عبد الناصر، وخاصة بعد بدء خلاف الشيوعيين والعروبيين في العراق عقب ثورة14تموز 1958وإبعاد الشيوعيين المتحالفين مع عبد الكريم قاسم وبتأييد سوفياتي للعروبيين المدعومين من عبد الناصر عن السلطة، وخاصة بعد أن طرح خالد بكداش (البنود13) كشروط لقبول الشيوعيين بالوحدة مستقوياً بقوة الشيوعيين النامية في بغداد، وما قاد إليه هذا الطرح من حملة اعتقالات الشيوعيين السوريين والمصريين منذ ليلة رأس سنة1959.تأييده لحركة16 تشرين ثاني1970 رغم الانقسام الذي ظهر بقوة في اجتماع اللجنة المركزية للحزب بيومي17و18تشرين ثاني قبل أن يتدخل السفير السوفياتي بدمشق من أجل حسم مسألة تأييد الحركة والاشتراك بالوزارة وهو ما تم بأغلبية صوت واحد: 8من 15من مجموع أعضاء اللجنة المركزية. تكرر هذا المشهد في الموقف من الدخول في (الجبهة الوطنية التقدمية) يوم7 آذار 1972وهو ما كان سبباً مباشراً لانشقاق الحزب الشيوعي السوري بعد أربعة أسابيع يوم3نيسان1972عندما كان موضوع (الموقف من السلطة) أحد العوامل الكبرى في انشقاق الحزب.

كان هناك أيضاً عوامل نمو ساهمت في قوة الشيوعيين السوريين: قضايا عمالية- اتجاه كبير عند المثقفين والمتعلمين نحو الماركسية- اتجاهات كبيرة عند أقليات قومية وخاصة الأكراد، قبل نمو أحزابهم القومية منذ الثمانينيات على حساب الشيوعيين، نحو تبني الفكر الماركسي الشيوعي. قبل8آذار 1963وبالذات قبل22 شباط 1958كان الشيوعيون هم الأبرز قوة وتأثيراً في الحركة النقابية العمالية السورية. كان هناك الكثير من الكتاب والأدباء والفنانون ومخرجوا السينما والمسرح من الشيوعيين، وعندما افتتح (المعهد العالي للفنون المسرحية) عام1978بجامعة دمشق كانت الغالبية العظمى من المدرسين شيوعيين.

بسبب هذا المسار انفجرت أزمة الحزب الشيوعي السوري عام1969في المؤتمر الثالث للحزب: كان هناك ثلاثة عناوين للأزمة: مراجعة الموقف من (العروبة)و(قضية فلسطين)+إنهاء هيمنة الأمين العام للحزب خالد بكداش المرتبط بموسكو على الحزب + ضرورة وجود برنامج سياسي للحزب وهو ما كان مفتقداً منذ المؤتمر الثاني عام1944.نجح المؤتمر الثالث في تسكين الأزمة عبر قبول بكداش بمأسسة الحزب ومؤسساته القيادية المركزية والمنطقية من خلال الانتخاب ولكن عندما تمت كتابة(مشروع البرنامج السياسي) وتدخل السوفيات من خلال (الملاحظات السوفياتية على مشروع البرنامج السياسي) في أيار 1971 فإن أزمة الحزب قد انتقلت إلى (الخلاف)ثم إلى

(انشقاق3نيسان1972).كانت قضايا الخلاف عديدة وجوهرية: الموقف من السلطة والمرحلة- العروبة- فلسطين- ضرورة استقلال الحزب عن التبعية فكرياً وسياسياً وتنظيمياً للسوفيات. كان بيان 3نيسان1972، وهو بتوقيع سبعة من أعضاء المركزية الخمسة عشر واثنين من سبعة في المكتب السياسي هما خالد بكداش ويوسف فيصل، قد جاء بتأييد من موسكو والسلطة السورية. أخذ (جناح المكتب السياسي) أكثر قليلاً من 60%من جسم المنظمات الحزبية. في المؤتمر الرابع بكانون أول1973تمت بلورة الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) من الناحية التنظيمية وفي المؤتمر الخامس (كانون أول1978) جرى تبني (موضوعات) جرى فيها لأول مرة منذ 8آذار1963من حزب يساري سوري تبني (الديموقراطية)بعيداً عن مفاهيم (الديمقراطية الشعبية) و(الديمقراطية الثورية) مع بلورة (برنامج تغيير وطني ديمقراطي) كان هو عملياً برنامج (التجمع الوطني الديمقراطي) /كانون أول1979/و(هيئة التنسيق الوطنية) /حزيران2011/.

في أحداث مابعد16حزيران1979مع مجزرة مدرسة المدفعية بحلب التي ارتكبها(تنظيم الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين)، وما تبعها من صدامات مسلحة أخذ الحزب الشيوعي(المكتب السياسي) موقفاً سكوتياً عن ممارسات (الإخوان المسلمون) العُنفية ،مركزاً على "التناقض الرئيسي "الذي اعتبره مع (السلطة)،طارحاً برنامج التغيير الوطني الديمقراطي:(إنهاء حالة الطوارئ

والأحكام العرفية- إنهاء احتكار حزب البعث للسلطة- السماح بحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات – انتخابات ديمقراطية لإعادة تشكيل السلطة...إلخ) الذي هو متناقض مع السلطة ومتفارق مع ما يطرحه (الإخوان المسلمون)، هذا البرنامج الذي أصبح مع ولادة(التجمع) ثم بيانه المنشور والموزع بكثافة يوم18آذار1980برنامجاً لخمسة أحزاب متجمعة في هذا التجمع: الحزب الشيوعي (المكتب السياسي)- حزب الاتحاد الاشتراكي – تنظيم23شباط- حركة الاشتراكيين العرب(أكرم الحوراني)- حزب العمال الثوري العربي. نجح (التجمع) في طرح (خط ثالث) متفارق عن خطي(السلطة) و(الإخوان المسلمون). ولكن كان المأزق منذ نيسان 1980في بدء ميلان ميزان القوى لصالح السلطة وهو ما قاد إلى طروحات في (التجمع)، من قبل الدكتور جمال الأتاسي أمين عام حزب الاتحاد الاشتراكي وفي الحزب من قبل عضو المكتب السياسي الدكتور أحمد فايز الفواز، تقول بأن ميل ميزان القوى الأمني-العسكري لصالح السلطة يتطلب تنزيل وتيرة الخط المتشدد المعارض والتخلي عن التكتيك السكوتي عن ممارسات (الإخوان المسلمون) لتفادي ضربات السلطة. كان الأمين الأول للحزب رياض الترك معارضاً لتلك الطروحات التي بدأت بالظهور منذ حزيران1980ثم برزت بقوة في اجتماع اللجنة المركزية للحزب في أيلول1980الذي قرر عقد مؤتمر تداولي للحزب في كانون أول1980لحسم الخلاف وقد جرى عقب اجتماع المركزية استفتاء لكل

أعضاء اللجان المنطقية وقيادة منظمات الجامعة وقيادة منظمة الخارج لوضع آرائهم المكتوبة حول الخلاف وهو ما استغرق النصف الثاني من أيلول1980.

تفادى (حزب الاتحاد الاشتراكي) الضربة الأمنية، وهو الذي عملياً جمد نشاطه في (التجمع)منذ صيف1980، فيما بدأت السلطة حملات اعتقالات شاملة للقيادة والكوادر والأعضاء (للحزب الشيوعي-المكتب السياسي) بدءاً من يوم7 تشرين أول1980وهو ما استمر حتى آذار1990التي كانت حملة الاعتقالات الثامنة على الحزب طوال عشر سنوات إذا حسبنا حملة الاعتقالات الجزئية الأولى في آذار1980لمنظمة الحزب في جامعة دمشق ولمنطقية دمشق للحزب عقب توزيع بيان (التجمع). نجحت قيادة الحزب في أن ترمم نفسها رغم اعتقال أغلب أعضاء المركزية ومنهم أربعة من خمسة من أعضاء المكتب السياسي وبينهم الأمين الأول للحزب وقد ظلت قيادة الحزب تقود الحزب من دمشق طوال فترة العمل السري التي استمرت حتى عام2001، وهو ما لم يحصل عند كل الأحزاب السورية التي انتقلت للخارج بعد الضربات الأمنية وانتهت تنظيمياً كهيكل في الداخل مثل حزب العمل الشيوعي بعد اعتقالات عام 1992حتى أعيد إحيائه عام2003.

يظل هناك أسئلة تتعلق بفترة مابعد3نيسان1972 يجب دراستها ومراجعتها والإجابة عليها: هل كانت سياسة الحزب في أحداث1979-1982صائبة وذات

حصيلة ايجابية؟....هل كان من الممكن بشيء من التكتيك السياسي التراجعي، الذي لا يضر بجوهر الخط السياسي، تفادي حملة اعتقالات تشرين أول1980وماتلاها؟.....هل أخطأت قيادة الحزب الشيوعي(المكتب السياسي)عندما لم تقتدي بجمال الأتاسي منذ شهر نيسان1980، لما قرأ ميلان الكفة لصالح السلطة السورية وهو ما دفعه إلى سياسات في اتجاه غير تصعيدي ضد السلطة من أجل تجنيب (الاتحاد الاشتراكي)الضربات التي نالها (المكتب السياسي)؟....

حافظت قيادة الحزب، التي رممت مرتين في كانون أول1980وفي أيلول1987بشكل جذري بسبب الاعتقالات، على التنظيم مستمراً كهيكل وكجسم طوال عشرين عاماً رغم ظروف العمل السري القاسية ورغم الحملات الأمنية المستمرة، إلا أنها لم تستطع تطوير حضوره السياسي وقد شاب فترة التسعينيات، حتى خروج الأمين الأول للحزب من السجن عام1998، نوع من التبعية الفكرية-السياسية عند قيادة الحزب الشيوعي (المكتب السياسي)للدكتور جمال الأتاسي الذي انقادت وراءه في نيسان1998نحو مشروع تحويل (التجمع)من (تحالف)إلى (حركة سياسية – تنظيمية واحدة بألوان أيديولوجية متعددة)، وهو ما أفشلته معارضة أغلبية كوادر وأعضاء الحزب، تلك المعارضة التي تعززت بخروج الأمين الأول للحزب من السجن يوم30 أيار1998وهو ما جعل ذلك المشروع يتجه للتلاشي. في فترة العهد الجديد إثر وفاة الرئيس حافظ الأسد

يوم10حزيران2000سادت قيادة الحزب ماعدا الأمين الأول للحزب وبعض القياديين اتجاهات نحو "المراهنة على الاتجاه الإصلاحي في القصر عند الرئيس الجديد بمواجهة الحرس القديم "وهو ما تشارك في هذا الرأي حزب الاتحاد الاشتراكي والمراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين على البيانوني و(لجان إحياء المجتمع المدني)، وقد ظهرت قوة هذا التيار في الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) أثناء نقاشات المؤتمر التداولي للحزب المنعقد في آذار2001 ببلدة التل بريف دمشق. جعلت اعتقالات أيلول2001هذا التيار يرتطم بالحائط وقد شملت الأمين الأول للحزب حتى خروجه من السجن في تشرين ثاني2002، ورغم هذه الاعتقالات ظل هذا التيار مستمراً في الحزب وفي المعارضة حتى غزو العراق عام2003.

بتأثير سقوط بغداد بيد المحتل الأمريكي يوم9 نيسان2003نشأ اتجاه جديد عند الأمين الأول للحزب رياض الترك يرى الاقتداء بتجربة المعارضة العراقية نحو (الاستعانة بالخارج من أجل إحداث تغيير داخلي)، متشجعاً بنشوب الخلاف الأمريكي-السوري منذ زيارة وزير الخارجية الأمريكي كولن باول لدمشق بعد ثلاثة أسابيع من سقوط بغداد. تطور هذا عنده إلى طرح (نظرية الصفر الاستعماري: الأمريكان نقلوا العراق من تحت الصفر إلى الصفر) في مقابلة مع جريدة "النهار" يوم28أيلول2003.عندما عاد من زيارته لأوروبا وكندا، وسراً الولايات المتحدة الأميركية، بدأ يطرح أن "هناك رياح غربية ستهب على دمشق وعلينا أن نلاقيها ببرنامج

سياسي جديد وبثوب جديد "طارحاً منذ كانون أول2003التخلي عن الماركسية وتغيير اسم الحزب. بدأ الخلاف منذ بداية عام2004وحتى انعقاد المؤتمر التأسيسي ل(حزب الشعب)28نيسان-30نيسان 2005 حول نقطتين:1- ماركسية أم ليبرالية؟...2- استعانة بالخارج من أجل تغيير داخلي أم الحفاظ على الخط الوطني الديمقراطي الذي يربط بين حدي (الوطنية) و(الديموقراطية)؟...من قالوا ب(الاستعانة بالخارج) و(التخلي عن الماركسية) ذهبوا إلى مؤتمر (حزب الشعب)، ومن ظل متمسكاً ب(الخط الوطني الديمقراطي ورفض الاستعانة بالخارج من أجل إحداث تغيير داخلي)و(التمسك بالماركسية) ذهب إلى دير الزور حيث انعقد يوم20أيار 2005كونفرانس أعلن فيه استمرار الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي) مع انتخاب قيادة له وكما تم الإعلان أن مؤتمر حزب الشعب هو مؤتمر تأسيسي لحزب جديد من قبل من غادروا الحزب الشيوعي(المكتب السياسي)وليس مؤتمراً سادساً للحزب وهو ما تم تكريسه في كونفرانس ثاني للحزب الشيوعي (المكتب السياسي) في دمشق انعقد يوم25تشرين أول 2007انتخب قيادة للحزب ورسم ملامح لخط فكري-سياسي: التمسك بالماركسية - خط وطني ديمقراطي يربط بين الحدين ويرفض الاستبداد المدرع بالوطنية واستجلاب الديموقراطية عبر دبابات الأجنبي- الاتجاه للتحالفات من أجل تعويم دور الحزب السياسي .

خلال عقدين من الزمن منذ عام2005 حافظ الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) على نفسه ولو بصعوبة بالغة وسط أجواء من العداء والتشكيك من الكثيرين: كان للحزب مساهمة رئيسية في تشكيل (تجمع اليسار الماركسي-تيم) /20نيسان2007/و(الخط الثالث: الوطني الديمقراطي) /كانون ثاني2008-تموز2010)، كخط ثالث بين خطي السلطة و"إعلان دمشق "، ثم (هيئة التنسيق الوطنية) /25حزيران2011/. من خلال (تيم) أريد الإعلان عن خط ماركسي معارض وسط حالات كثيرة من تخلي الماركسيين عن ماركسيتهم باتجاه (الليبرالية الجديدة) ووسط أحزاب شيوعية موالية للسلطة. عبر (الخط الثالث الوطني الديمقراطي)، الذي ضم (الاتحاد الاشتراكي) و(تيم) وقوى أخرى، أريد تثبيت وجود خط مفترق عن خط استبداد السلطة المتدرع بالوطنية وعن خط "إعلان دمشق "الذي يريد استجلاب الديمقراطية عبر (الاستعانة بالخارج). عبر (هيئة التنسيق) كان يراد الاستمرار بـ (خط وطني ديمقراطي) ضد (نزعة الاستعانة بالخارج) و(خط سلمي) ضدّ (عنفي السلطة والمعارضة) ومع (خط التسوية للأزمة السورية).

كان للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) دور كبير في هذه المحطات الثلاث أثبت من خلاله أنه مازال رقماً مهماً في الساحة السياسية السورية ويملك القدرة على لعب أدوار سياسية تتجاوز ضعفه التنظيمي وتتخطاه وأنه لم يختف ويزول ويغرق كما توقع

الكثيرون بعد ذهاب الكثيرين من أعضاء الحزب إلى (حزب الشعب) أو إلى (البيت).

الآن وبعد تخطي المئة عام من عمر الحزب الشيوعي السوري هناك حاجة إلى مراجعة واستخلاص دروس التجربة ليس فقط السورية وإنما أيضاً العالمية بما فيها وأولها التجربة السوفياتية. يمكن لهذه المراجعة واستخلاص الدروس أن تتمثل في التالي:

1.الماركسية ليست عقيدة جاهزة ومحكمة الإغلاق. بل هي في السياسة منهج تحليلي معرفي لبنية اقتصادية-اجتماعية-ثقافية في مكان وزمان معينين للوصول عبر هذا المنهج إلى رؤية سياسية وبرنامج سياسي خاص بحزب هو ماركسي في المنهج التحليلي وشيوعي في التنظيم.

2.حسب التنظيم اللينيني هناك شروط ثلاث لعضوية الحزب:(يعتبر عضواً في الحزب كل من يعترف ببرنامجه السياسي ويؤيده مادياً ويشترك شخصياً في إحدى المنظمات الحزبية) وتعتبر الصلة الفردية موازية للعضوية في المنظمة الحزبية. هذا يعني بأن الماركسية في السياسة لا تشترط (العقيدة).

3.حرية الماركسي المنخرط في السياسة في أن يعتقد ما يراه من معتقدات دينية أو غير دينية تجاه النظام الكوني- الطبيعي وأن يمارس ما يراه من شعائر وطقوس – أو لا يمارس – وفقاً لما يعتقده، لتكون الماركسية بناء على ذلك محصورة في إطار اقتصادي-

اجتماعي- ثقافي- سياسي وبحيث تكون الماركسية مفصولة عن عقيدة الماركسيين عبر عملية فصل بين تخومي(العقيدة) و(السياسة)داخل الحزب الشيوعي الماركسي.

4.الحزب لا يتحدد، كهوية فكرية سياسية من خلال أهدافه بل من خلال منهجه: الحزب الشيوعي ماركسي المنهج وشيوعي (وفقاً لتصنيف الأممية الثالثة: الكومنترن 1919-1943) في النظرة التنظيمية. هناك حاجة لمراجعة تلك النظرة التنظيمية التي يتم من خلالها تحديد وظيفة الحزب: في كتاب "ما العمل؟ "للينين عام1902، الذي انبنت عليه النظرة الشيوعية للتنظيم، هناك رأي عند لينين بأن "وظيفة الحزب والطليعة تصدير الوعي للطبقات والفئات الاجتماعية التي لا تستطيع من دون الطليعة الحزبية الوصول لأبعد من الوعي العفوي فيما الوعي النظري والسياسي لا يأتي إلا من خلال الطليعة الحزبية". يمكن التفكير هنا في رؤية غير طليعية للحزب باتجاه إعطائه دوراً وظيفياً: تقديم رؤية وبرنامج سياسيين للمجتمع بطبقاته وفئاته وبحيث أن أفراد تلك الطبقات والفئات هم من يختارون ويميلون وفق مصالحهم لهذه (الرؤية والبرنامج)، أو ذاك، عبر الانتساب للحزب أو تأييده أو الاقتراع له عبر صندوق الانتخابات أو المشاركة في فعالياته. ليس هناك من(طليعة) بل (ساسة حزبيون) والكل متساوي في الوعي ولكن يمكن أن يكون هناك درجات في المعرفتين النظرية والسياسية.

5.اسم الحزب يأتي من منهجه المعرفي التحليلي ومن نظرته التنظيمية: كارل ماركس في "البيان الشيوعي"عام1848قدم رؤية وبرنامجاً سياسيين من خلال منهج تحليلي هو ماركسي في الاتجاه الفكري المعرفي لمنظمة اسمها "عصبة الشيوعيين" ولكن هو ديمقراطي يرى مهمات الشيوعيين (بالبلدان التي لم تنجز فيها المرحلة الرأسمالية مثل ألمانية) في تحقيق مهمات ذات طابع رأسمالي تحديثي اقتصادياً وذات طابع بورجوازي دستورياً وقانونياً ومؤسساتياً. احتج ماركس وفريدريك إنجلز على اسم (الاشتراكي الديمقراطي) الذي أطلق على الحزب المتبني للماركسية في ألمانيا عام1875.عاد لينين إلى اسم(الشيوعي)عام1917مع الافتراق عن أحزاب الأممية الثانية ذات الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي ثم تكرس هذا مع تأسيس (الأممية الثالثة: (الكومنترن). كل الماركسيين الشيوعيين الذين دعوا إلى تغيير اسم الحزب الشيوعي في فترة ما بعد سقوط وتفكك الاتحاد السوفياتي كانت هذه الدعوة مؤدية بهم وبأحزابهم إلى التخلي عن الماركسية. نحن متمسكون باسم الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) ولن نغير هذا الاسم إلا عبر الاندماج مع فصيل أو فصائل ماركسية شيوعية (آتية من رحم حزب 1924)أو فصائل ماركسية آتية من (اليسار الجديد) في السبعينيات مثل (حزب العمل الشيوعي في سوريا)وسيكون اندماجنا معهم، أو تجمعنا معهم في تجمع حاملين معنا تجربة حزب مابعد3نيسان1972،وهي أهم تجربة سياسية سورية

بالنصف الثاني بالقرن العشرين من حيث توليد الأفكار السياسية الجديدة (تبيئة الماركسية في البيئة المحلية - دمج الماركسية مع العروبة والثقافة المحلية - الاستقلال عن المركز الشيوعي السوفياتي ورسم السياسة من خلال الموقع المستقل غير التابع- أول انفتاح في حزب يساري سوري بالسبعينيات على مفهوم الديموقراطية)،لنندمج أو نتجمع مع الآخرين ولنذوب في حزب ماركسي أو شيوعي جديد معهم .

6.التجربة السوفياتية1917 -1991تثبت صحة تحليل ماركس وخطأ لينين بأنه لا يمكن الدخول في الاشتراكية وتحقيق مهمات اشتراكية من دون استنفاذ المرحلة الرأسمالية لذاتها. عملياً لم يستطع الشيوعيون في روسيا والصين أكثر من قيادة بلدانهم نحو المرحلة الرأسمالية المتطورة وتجاوز البنية الماقبل رأسمالية بشكل لا يتجاوز مهمات الثورتين الانكليزية والفرنسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. في فيتنام قاد الشيوعيون عملية التحرر الوطني ضد الفرنسيين وضد الاحتلال الياباني ثم ضد التدخل العسكري الأميركي وقادوا توحيد الوطن القومي عام1975وهم يقودون الآن عملية التحديث الرأسمالي.

الحزب الشيوعي السوري
المكتب السياسي

آفاق ومهمات

سيقود التدويل للأزمة السورية إلى جعل سوريا، بعد التسوية التي ستكون مفروضة من الخارج ومتحددة بتوازنات دولية، تحت هيمنة سفارات معينة على الغالب ، ولكن سيكون هذا مترافقاً مع ديموقراطية حزبية وحريات سياسية تحت سقف الهيمنة الدولية على الوضع السوري. سيكون هناك مشهد سياسي سوري جديد سيكون متصدراً من تيارات سياسية أربعة وفق تسلسل القوة: الليبرالي- الإسلامي- الماركسي- القومي الكردي، فيما سيكون التيار القومي العروبي بطبعتيه البعثية والناصرية أقل قوة من التيارات الأربعة المذكورة.

ستكون التحالفات والتقاربات بين هذه التيارات وفقاً لاصطفافاتها مع تلك السفارة أو تلك، سواء كانت دولية أو إقليمية، أومن خلال تلاقيها على رفض الهيمنة الخارجية على المقدرات السورية ومن رفضها وتمايزها عن قوى سورية تابعة للخارج. إضافة إلى (البعد الوطني ورفض هيمنة الخارج) سيكون هناك (البعد الديموقراطي). محدداً ثانياً للمتلاقيات والمتباعدات بين التيارات والقوى السياسية السورية. سيكون هناك بعد

ثالث هو (القضايا الاقتصادية والاجتماعية) في مجتمع أصبح 90%من سكانه تحت خط الفقر وأصبحت الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء واضحة وملموسة بالترافق مع تلاشي الفئات الوسطى. هناك بعد رابع في تحديد المتلاقيات والتفارقات فيما بين التيارات السياسية هو قضايا دستورية وتشريعية :

1- علمانية الدولة للفصل بين الدين والدولة من دون حرمان الاتجاهات السياسية التي تشتق أيديولوجيتها من الدين من الحق في العمل السياسي تحت سقف دستور النظام العلماني،

2- شكل النظام السياسي: رئاسي أم برلماني أم مختلط على الطراز الفرنسي؟..،

3- النظام الانتخابي: البلد دائرة انتخابية واحدة وفق نظام النسبية على أساس القائمة الحزبية أو القائمة الائتلافية لأكثر من حزب أم المحافظة دائرة أم نظام الدائرة الفردية أم مختلط بين النسبية والدائرة الفردية؟....4- وقضايا تشريعية تتعلق بقانون الأحوال الشخصية وبالزواج المدني.

من المرجح أن يتلاقى الماركسيون مع الليبراليين والأكراد في (البعد الديمقراطي)،فيما سيتمايزون ويختلفوا مع الحركة السياسية الكردية في قضية (الفيدرالية) مفضلين عليها (اللامركزية الإدارية) والموقف من الوجود العسكري الأميركي ،وأن يتلاقوا مع الليبراليين والأكراد في القضايا الدستورية والتشريعية

،وأن يختلفوا مع الليبراليين في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فيما سيتلاقون مع (التيار القومي العروبي) في (البعد الوطني) وفي الهوية الثقافية الحضارية العربية لسوريا وفي موضوعي (الفيدرالية) و(الوجود الأميركي العسكري) ، كما سيتلاقى الماركسيون مع كل من يؤمن بمساواة كافة السوريين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن معتقدهم السياسي ودينهم وطائفتهم وقوميتهم وجنسهم.

في سوريا القادمة هناك تيارات ستعيش في المدى المنظور حالة صعود ومدّ: الليبراليون والماركسيون والقوميون الأكراد وهناك تيارات ستعيش حالة انحسار وجزر: الإسلاميون والقوميون العروبيون بطبعتيهم البعثية والناصرية. على الأرجح أن سوريا وهي تضمد جراحها ستعيش حالة اضطراب داخلي وعدم استقرار للفترة المباشرة في مرحلة ما بعد التسوية على طراز لبنان ما بعد اتفاق الطائف عام1989ولكن من دون الرجوع إلى العنف.

مازال التيار الماركسي، بفرعيه الشيوعي (أي الآتون من الحزب 1924الشيوعي) واليساري الجديد: حزب العمل الشيوعي والحزب اليساري الكردي، قويا في سوريا رغم التشتت التنظيمي والخلاف السياسي الذي جعل الماركسيين يكونوا في خندقي الموالاة والمعارضة طوال فترة1972-2024. على الأرجح أن الماركسيون هم الذين سيستفيدون أكثر من غيرهم من بدء انحسار

تيار الإسلام السياسي في عموم المنطقة العربية منذ سقوط حكم (الإخوان المسلمون) في مصر بيوم3يوليو2013 وهناك علامات كثيرة على أن هناك موجة يسارية جديدة في الوطن العربي، ملامحها واضحة في سوريا ومصر وتونس وبالذات بين الشباب من الجنسين، كما أن الفوارق الطبقية وقضايا التحديث في الدساتير والقوانين التشريعية ستكون وقوداً قوياً محركاً لعربة الماركسي.

هناك مهمات ورؤى أمام الماركسيين السوريين:

1.الاتجاه نحو توحيد أنفسهم في حزب واحد جديد خاصة وأن مرحلة ما بعد التسوية ستقود إلى تخلخل أو انفراط التحالفات والتجمعات السياسية للموالاة والمعارضة. إن لم يكن ذلك ممكناً في المدى المنظور لما بعد التسوية فمن الممكن أن يكون عبر هيكل تجمعي ماركسي للأحزاب والتنظيمات والأفراد كفترة انتقالية نحو حزب واحد.

2.ستكون مهمات الماركسيين رباعية: وطنية- ديمقراطية- اقتصادية اجتماعية - تحديثية. وستكون تحالفاتهم وتلاقياتهم مع الآخرين وفقاً لهذا الرباعي ومتحددة بأولوية (الوطني) وتلون المهام المرحلية الثلاث الأخرى به، وهو ما سيحدد التحالفات.

3.يجب أن تكون من مهمات الماركسيين إضافة إلى مكافحة هيمنة الخارج الدولي-الإقليمي على سوريا ما بعد التسوية هو العمل بكل الوسائل المشروعة والممكنة لاستعادة الجولان، حتى في ظل ضعف سوريا داخلياً بعد الأزمة وفي ظل تلاشي دور سوريا الإقليمي ، هي وباقي الأراضي السورية المحتلة ومنها لواء اسكندرون.

4.ليست المرحلة القادمة أمام الماركسيين ذات مهمات اشتراكية بل ضمن الرباعي المذكور وفي أفق رأسمالي مع التأكيد على الحفاظ على وظائف الدولة في التعليم والصحة والنقل والاتصالات الثابتة والخليوية وفي قطاعات الصناعة الإستراتيجية وفي النفط والغاز. مهمة الماركسيين في إطار القضايا الاقتصادية-الاجتماعية هي الدفاع عن مصالح الطبقات والفئات الفقيرة في وجه رأسمالية متوحشة ولدها النظام السوري بفترة حكم حافظ الأسد وابنه، وليس حرق المراحل باتجاه "الاشتراكية" متعلمين من دروس التجربة السوفياتية.

5.الماركسيون سيكونون في مرحلة ما بعد التسوية لاصقاً وطنياً في الجسد السوري المتعب.

6.رفض الحل التسووي للصراع العربي - الإسرائيلي في طريق استمرار الكفاح العربي والفلسطيني من أجل التخلص من الكيان الصهيوني باتجاه دولة ديموقراطية علمانية في أرض فلسطين التاريخية.

7- تُعدّ العروبة هوية حضارية ثقافية لسوريا، وهي لا ترتبط بحالة عرقية أو قومية سائدة، بل هي إحساس بهوية حضاريّة- ثقافيّة معيّنة، يُمكن أن تشمل العرب وغير العرب وليست هوية تُفرض على أحد أو هوية إجبارية للبلد. ونرى أنَّه يُمكن لهذه الهوية أن تكون الأساس لتشكيل تكتل اقتصادي على غرار الاتحاد الأوروبي، يصبح أداة مقاومة ضد الإمبريالية والتبعيّة، وطريقًا للتنميّة والقرار المستقل.

8.الماركسيون علمانيون بالضرورة من حيث أن العلمانية هي (حيادية الدولة تجاه الأديان والطوائف والعقائد السياسية) ، ويسعى الحزب الشيوعي السوري(المكتب السياسي) إلى صياغة دستور سوري جديد على أساس ذلك ويجب أن يكون باب الحياة السياسية مفتوحاً أمام كل القوى السياسية القابلة بالدستور والتعدد الفكري-السياسي ونبذ العنف وبتداول السلطة.

العلمانية التي نريد هي فصل الدين عن الدولة ،كمافي دول عديدة كالهند وألمانية ،وهي علمانية تشتغل تحت خيمتها كل التعابير الفكرية- السياسية المتبلورة في أحزاب سياسية لتكون مسموحة قانوناً مادامت تقبل بالتعدد الفكري- السياسي وتتقيد بالقانون الذي يمنع استعمال القوة خارج إطار سلطة الدولة.

9.مفتاح التغيير في الوضع السوري الراهن هو التسوية السياسية على أساس بيان جنيف1الصادر يوم30 حزيران2012والقرار الدولي 2254عام2015لتشكيل

هيئة حكم انتقالية تتشارك فيها المعارضة والسلطة نحو الوصول إلى انتخابات لجمعية تأسيسية تصوغ دستوراً جديداً. يجب فتح المجال أمام كل التعبيرات الفكرية- السياسية لكي تنتظم في العملية الديمقراطية. لا يوجد طريق آخر لعملية التغيير الديمقراطي ولا طريق آخر لتجاوز الأزمة السورية.

10.التلاقيات السياسية للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) ستكون محددة حسب ما يراه من متطلبات في كل مرحلة من المراحل الثلاث التالية : مرحلة الأزمة السورية الراهنة- مرحلة الانتقال السياسي إلى وضع ما بعد الأزمة نحو نظام ديمقراطي - مرحلة ما بعد الانتقال السياسي.

11- رفض كل المعاهدات والاتفاقات العلنية والسرية التي تخل بالسيادة السورية من أية جهة سورية كانت.